

Distr.: General
5 November 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والستون



الوثائق الرسمية

اللجنة السادسة

محضر موجز للجلسة العاشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد غريبي (نائب الرئيس) (إيران)

المحتويات

البند ١٦٩ من جدول الأعمال: منح مجلس التعاون للدول الناطقة بالتركية مركز المراقب لدى الجمعية العامة

البند ١٧٠ من جدول الأعمال: منح الغرفة التجارية الدولية مركز المراقب لدى الجمعية العامة

البند ١٧١ من جدول الأعمال: منح منظمة البلدان النامية الثمانية للتعاون الاقتصادي مركز المراقب لدى الجمعية العامة

البند ١٧٢ من جدول الأعمال: منح جماعة بلدان المحيط الهادئ مركز المراقب في الجمعية العامة

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).



الرجاء إعادة استعمال الورق

14-62590 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٥.

البند ١٦٩ من جدول الأعمال: منح مجلس التعاون للدول الناطقة بالتركية مركز المراقب لدى الجمعية العامة (A/66/141 و A/C.6/69/L.4)

مشروع القرار A/C.6/69/L.4: منح مجلس التعاون للدول الناطقة بالتركية مركز المراقب في الجمعية العامة

١ - الرئيس: أشار إلى أن الجمعية العامة قررت، في دورتها الثامنة والستين، أن ترجى إلى دورتها التاسعة والستين اتخاذ مقرر بشأن طلب حصول مجلس التعاون للدول الناطقة بالتركية على مركز مراقب لدى الجمعية العامة (المقرر ٦٨/٥٨٨).

٢ - السيدة زايينوغللو أوزكان (تركيا): عرضت مشروع القرار A/C.6/69/L.4 باسم أذربيجان وقيرغيزستان وكازاخستان وبلدها تركيا، وقالت إن من الواضح أن مجلس التعاون يلبي المعيارين المنصوص عليهما في مقرر الجمعية العامة ٤٢٦/٤٩ بشأن منح مركز المراقب لدى الجمعية العامة: فهو منظمة حكومية دولية، ويعالج المسائل التي تشكل موضع اهتمام في الجمعية العامة. كما أن المجلس ينشط عن طريق الاجتماعات السنوية لرؤساء الدول والوزراء والأفرقة العاملة. وقد تبنت دوله الأعضاء، في وثائقه القانونية، المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وتمثل الأهداف الرئيسية للمجلس في تعزيز الثقة المتبادلة بين الأطراف، والحفاظ على السلام في المنطقة وخارجها، وتنسيق الإجراءات الرامية إلى مكافحة الإرهاب الدولي، والتزعات الانفصالية، والتطرف، والجرائم عبر الحدود الوطنية، وهيئة ظروف مواتية للتجارة والاستثمار والنمو الاقتصادي، والتنمية الاجتماعية والثقافية، وتعزيز سيادة القانون، والحكم الرشيد وحماية حقوق الإنسان. ولذا بإمكان المجلس أن يسهم، على قاعدة إقليمية، في تحقيق

أهداف الأمم المتحدة. ومن شأن منحه مركز المراقب أن يؤدي إلى الشروع في حوار يعود بالنفع المتبادل، ويساعد المجلس إلى حد كبير على تعزيز المبادرات الإقليمية.

٣ - السيدة كراسا (قبرص): قالت إنه لا تزال لدى وفد بلدها تحفظات جدية بشأن ما إذا كان تم الوفاء بالمعيارين المنصوص عليهما في مقرر الجمعية العامة ٤٢٦/٤٩، وعلى وجه الخصوص ما إذا كانت أنشطة مجلس التعاون للدول الناطقة بالتركية تغطي الأنشطة التي تشكل موضع اهتمام في الجمعية العامة. ورغم أن عدد أعضاء المجلس محدود، فيمكن الاستنتاج أن عملياته لا تقتصر على دوله الأعضاء. ومن الواضح، من خلال وثيقته التأسيسية والإعلانات الصادرة عن مؤتمرات القمة السنوية التي يعقدها المجلس، أن مجالات اهتمامه تشمل عدداً من المسائل الدولية التي ليس لها صلة بعضويته. وتمثل إحدى تلك المسائل في موضوع قبرص، مع أنه لم تتم استشارة حكومة قبرص في أي وقت من الأوقات ولم ترتبط هذه الحكومة يوماً بالمجلس. وينبغي للكيان الذي يسعى إلى الحصول على مركز المراقب الامتثال لقرارات الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة؛ لكن المجلس أصدر مراراً وتكراراً بيانات بشأن مسألة قبرص، وكانت لا تتمشى مع القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة. ولذا يوصي وفد بلدها بسحب القرار من جدول أعمال اللجنة إلى حين إحراز تقدم كبير في هذه المسألة التي يجري النظر فيها للمرة الرابعة. وقالت إن إجراءات الإرجاء المتكررة تؤثر سلباً على عمل اللجنة والمنظمة.

٤ - السيد سركيسيان (أرمينيا): قال إن للمعيارين المنصوص عليهما في مقرر الجمعية العامة ٤٢٦/٤٩ أهمية في منح مركز المراقب، وهما المركز القانوني للمنظمة مقدّمة الطلب وطبيعة أنشطتها. ورأى أنه ينبغي إيلاء الاعتبار الأول لمعرفة ما إذا كان منح هذا المركز سيعود بالنفع على الأمم

الجمعية العامة ٤٩/٤٦٦ وأنه يستحق تماماً أن يُمنح مركز المراقب لدى الجمعية العامة. وأضاف أن من شأن منح هذا المركز البدء بحوار يعود بالنفع المتبادل على المنظمتين، ومساعدة المجلس في مساعيه لتعزيز المبادرات الإقليمية. وأضاف أن المجلس يتعامل حالياً، على وجه الخصوص، مع منظمة التعاون الإسلامي، ومنظمة التعاون الاقتصادي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود، والمؤتمر المعني بالتفاعل وتدبير بناء الثقة في آسيا. وأعرب مجدداً عن أمله في أن تؤيد اللجنة مشروع القرار وأن تعتمد بتوافق الآراء.

٧ - السيد موسيخين (الاتحاد الروسي): شدد على أنه لم يكن بالإمكان، على مر السنين، التوصل إلى أي اتفاق بشأن هذا الطلب وأنه رغم الحجج التي استمع إليها، فقد ظلت المسألة دون حل. ورأى أنه يتعين إيجاد نهج مبتكر يعكس الطابع التوافقي لعمل اللجنة.

٨ - السيدة زابيتوغلو أوزكان (تركيا): تكلمت في إطار ممارسة حق الرد، وقالت إنه من الصحيح أن عضوية المجلس محدودة، لكن عدد الدول الأعضاء لا يشكل أحد المعيارين المتعلقين بمنح مركز المراقب. وعلاوة على ذلك، بإمكان المجلس أن يقبل، وفقاً لنظامه الداخلي، بأعضاء جدد ومراقبين. أما بالنسبة إلى الجزم بأن الإعلانات السنوية الصادرة عن المجلس لا تتماشى مع المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، فقد استشهدت السيدة زابيتوغلو بالإعلان الصادر عن مؤتمر القمة الرابع المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٤، الذي رحب فيه رؤساء الدول المشاركون باستئناف عملية التفاوض الشاملة في قبرص، وأكدوا تأييدهم القوي لإيجاد تسوية سياسية في هذا البلد برعاية الأمم المتحدة. وأعربت عن أسفها لطرح الحجج نفسها التي سبق أن عُرضت في الدورة السابقة، ووافقت على الرأي القائل إنه

المتحدة، ويعزز المقاصد والمبادئ المنصوص عليها في ميثاقها. وأضاف أنه لا تزال لدى وفد بلده شواغل جدية بشأن عضوية المجلس المحصورة، وامتداد عملياته إلى ما هو أبعد بكثير من النطاق المحدد في عضويته، وعدم الاتساق بين طبيعة المجلس ومجالات اهتمامه. وعلى وجه الخصوص، فإن الإعلانات السنوية الصادرة عنه لا تعكس على نحو سليم مبادئ القانون الدولي المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، مثل احترام المساواة والحق في تقرير المصير والسيادة والحل السلمي للمنازعات الدولية. ونظراً إلى عدم إحراز تقدم مطرد في معالجة تلك الشواغل، فإن وفد بلده ليس في وضع يمكنه من تأييد طلب منح مركز المراقب للمجلس.

٥ - السيد إسرافيلوف (أذربيجان): أشار إلى أن مجلس التعاون للدول الناطقة بالتركية أنشئ في عام ٢٠٠٩ باعتباره منظمة حكومية دولية يتمثل هدفها العام في تعزيز التعاون الشامل بين دوله المؤسسة. ورأى أن المركز القانوني للمجلس واضح باعتباره منظمة حكومية دولية. وأضاف أن الدول الأعضاء في المجلس قد تبنت، في وثائقه القانونية، المقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، إلى جانب سائر قواعد ومبادئ القانون الدولي المعترف بها عالمياً، بما في ذلك تلك المتعلقة بالحفاظ على السلام والأمن الدوليين وتنمية علاقات حسن الجوار. وهو يلي المعيارين الواردين في مقرر الجمعية العامة ٤٩/٤٦٦ بشأن منح مركز المراقب. ومن شأن هذا المركز تمكين المجلس من تنمية علاقات التعاون بشكل فعال مع منظومة الأمم المتحدة، وبالتالي التفاعل مع المنظمات الأخرى التي تتمتع بالمركز نفسه. وأعرب عن أمله في أن تكون اللجنة قادرة على تأييد مشروع القرار واعتماده بتوافق الآراء.

٦ - السيد إيزاكوف (قيرغيزستان): قال إنه من الواضح أن مجلس التعاون يلي المعيارين المنصوص عليهما في مقرر

١٤ - السيدة لو فراي دو إيلين (فرنسا): قالت إنه منذ عام ٢٠١٢، عندما طُلب منح مركز المراقب إلى الغرفة التجارية الدولية لأول مرة، كشفت المناقشات العديدة التي جرت في إطار أعمال اللجنة بشأن الموضوع تأييداً كبيراً لأنشطتها. والغرفة التجارية، باعتبارها مؤسسة شبه عالمية وممثّلة في معظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، تسهم منذ فترة طويلة إسهاماً كبيراً في التنمية الاقتصادية، والتجارة الدولية، والسلام والأمن؛ وهي تتمتع بالفعل بمركز المراقب في المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، وتشارك بنشاط في جميع مجالات الاهتمام المتعددة للمنظمة، وتضطلع بدور قيادي، على سبيل المثال، في المناقشات المتعلقة بتغير المناخ وأهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٩ - السيد سر كيسيان (أرمينيا): تكلم في إطار ممارسة حق الرد، وقال إن ثمة تحفظات شديدة لدى وفد بلده ووفد قبرص، وإلى حد ما، لدى وفد الاتحاد الروسي، بشأن الطلب، وأن ممثل أذربيجان لم يتناول تلك التحفظات على نحو كاف؛ بل إنه يسعى إلى تسييس مداولات اللجنة بشأن هذا البند من خلال نشر الأكاذيب عن بلده. وطلب إلى وفد ذلك البلد تغيير سلوكه والتركيز على الشواغل المشروعة التي تجري مناقشتها.

١٠ - السيدة كراسا (قبرص): تكلمت في إطار ممارسة حق الرد، وقالت إن الإعلان الصادر عن مؤتمر قمة مجلس التعاون، الذي استشهدت به ممثلة تركيا، يتناقض مع قرار مجلس الأمن ٥٥٠ (١٩٨٤) الذي يدين جميع الإجراءات الانفصالية، ومع قرار مجلس الأمن ١٢٥١ (١٩٩٩) الذي يدعو إلى أن تكون دولة قبرص ذات سيادة واحدة وشخصية دولية واحدة وجنسية واحدة.

١١ - الرئيس: دعا الوفود إلى مواصلة المشاورات بشأن هذا البند من جدول الأعمال، الذي ستعود إليه اللجنة في مرحلة لاحقة.

١٢ - وتقرر ذلك.

البند ١٧٠ من جدول الأعمال: منح الغرفة التجارية الدولية مركز المراقب لدى الجمعية العامة (A/67/191)

١٦ - ولما كان لا يوجد توافق للآراء، قالت إن وفد بلدها لم يُعدّ مشروع قرار. وهو سيواصل عقد المناقشات غير الرسمية بشأن هذه المسألة بغية تحديد الخيارات الأخرى المتاحة. وتمثل إحدى الإمكانيات في إنشاء هيكل حكومي دولي داعم، يمكن له بعد ذلك أن يطلب الحصول بنفسه

١٣ - الرئيس: أشار إلى أن الجمعية العامة قررت، في دورتها الثامنة والستين، أن ترجى إلى دورتها التاسعة والستين اتخاذ مقرر بشأن طلب منح الغرفة التجارية الدولية مركز المراقب لدى الجمعية العامة.

البند ١٧١ من جدول الأعمال: منح منظمة البلدان النامية الثمانية للتعاون الاقتصادي مركز المراقب لدى الجمعية العامة (A/69/142 و A/C.6/69/L.2)

مشروع القرار A/C.6/69/L.2: منح منظمة البلدان النامية الثمانية للتعاون الاقتصادي مركز المراقب لدى الجمعية العامة

٢٠ - السيد مسعود خان (باكستان): عرض مشروع القرار A/C.6/69/L.2 باسم مقدميه، وقال إن نيجيريا قد انضمت إلى مقدمي المشروع. وأضاف أنه يود توجيه انتباه اللجنة إلى المذكرة التوضيحية الواردة في المرفق الأول للوثيقة A/69/142. وذكر أن منظمة البلدان النامية الثمانية للتعاون الاقتصادي (البلدان النامية الثمانية) هي منظمة حكومية دولية أنشئت في حزيران/يونيه ١٩٩٧ من أجل تعزيز التعاون في مجال التنمية. وهي تشمل حالياً ثمانية أعضاء: إندونيسيا وإيران (جمهورية - الإسلامية) وباكستان وبنغلاديش وتركيا وماليزيا ومصر ونيجيريا. وتمثل أهدافها في تعزيز دور دولها الأعضاء في الاقتصاد العالمي، وتنويع الفرص المتاحة وإيجاد فرص جديدة في العلاقات التجارية، وتعزيز المشاركة في صنع القرار على المستوى الدولي، وتحسين مستويات المعيشة. ويرد في مبادئها تأكيد على التعاون السلمي. وتركز أنشطتها على العديد من المجالات التي تمثل أيضاً أولويات بالنسبة للأمم المتحدة في سياق النمو الاجتماعي والاقتصادي والتنمية المستدامة. وينص ميثاقها على إقامة علاقات تعاونية مع البلدان الأخرى، والمنظمات الإقليمية والدولية، والمنظمات غير الحكومية، بهدف إقامة شراكات وبدء مشاريع مشتركة. ومن شأن منح مركز المراقب إلى منظمة البلدان النامية الثمانية للتعاون الاقتصادي أن يتيح لها تعزيز أهدافها وتنمية أوجه التآزر مع الجهود التي تقودها الأمم المتحدة بغية تعزيز التنمية المستدامة.

على مركز المراقب. وفي الوقت الحاضر، رأت أنه لا جدوى من مواصلة المناقشة في اللجنة، التي قد تعود إلى هذه المسألة عند نشوء توافق آراء بشأنها. وأوضحت أن وفد بلدها يفضل إنهاء هذه المناقشة بنغمة إيجابية، لا تبديد الرصيد الهائل من الدعم الودي الذي نالته الغرفة التجارية الدولية.

١٧ - السيدة ميليكاي (الأرجنتين): وجهت شكرها إلى ممثلة فرنسا على نهجها البناء، وأكدت أن دور اللجنة لا يتمثل في تعديل المعيارين المذكورين أعلاه، إنما كفالة الامتثال لهما. وأضافت أن التحفظات التي أعرب عنها وفد بلدها في الدورات السابقة لا علاقة لها بمقبولية الغرفة التجارية الدولية، إنما فقط بعدم وفائها بالمعيار الحكومي الدولي. وأعربت عن ثقتها بأن الغرفة ستواصل تقديم إسهام قيم في أعمال الأمم المتحدة من خلال علاقاتها الاستشارية مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

١٨ - السيد موسيخين (الاتحاد الروسي): أثنى على عمل الغرفة التجارية الدولية، لكنه قال إنه يجب التقيد بشكل تام بالمعيارين الواردين في مقرر الجمعية العامة. وأضاف أن وفد بلده يرحب بالتالي باقتراح ممثلة فرنسا بإنهاء المناقشة بشأن هذا البند. وأشاد بالمرونة وروح الإبداع اللتين تحلّت بهما ممثلة فرنسا في البحث عن حل.

١٩ - السيدة ديبغيز لا أو (كوبا): وجهت شكرها أيضاً، إلى جانب السيدة كراسا (قبرص)، إلى ممثلة فرنسا على نهجها البناء والمرن. وأضافت أن وفد بلدها دافع على الدوام عن الامتثال التام للمعيارين المنصوص عليهما، مع الإعراب عن تقديره الكامل للإسهام الإيجابي للغرفة التجارية الدولية في عمل المنظمة. وأوضحت أن كوبا تتمتع بعلاقات ممتازة مع تلك المؤسسة وستكون سعيدة للتعاون مع فرنسا في أي مبادرة أخرى بشأن الموضوع.

٢١ - السيدة إسماعيل (ماليزيا): قالت إن وفد بلدها، بصفة ماليزيا عضواً في منظمة البلدان النامية الثمانية للتعاون الاقتصادي، يعترف بالإمكانات الضخمة المتاحة للتنمية لدى جماعة البلدان النامية الثمانية، نظراً لما لديها من مساحات شاسعة من الأراضي، وقوة عاملة ماهرة، ورأسمال بشري متنوع، وموارد طبيعية غنية، وسوق كبيرة تشمل أكثر من بليون شخص. وأضافت أن وفد بلدها، انطلاقاً من إدراكه للفرص المتاحة والتحديات الماثلة أمام البلدان النامية، يتصور البلدان النامية الثمانية بوصفها تشكل آلية تعاونية لتحسين أوضاع تلك البلدان في الاقتصاد العالمي، وتنويع الفرص المتاحة وإيجاد فرص جديدة في العلاقات التجارية، وتعزيز الدعم على المستوى الوطني، ومواصلة تعزيز صوت ووزن أعضائها على الصعيدين الإقليمي والدولي. وبالإضافة إلى استضافة العديد من الاجتماعات التقنية، اتفقت الدول الأعضاء في جماعة البلدان النامية الثمانية على توسيع نطاق مجالات التعاون الاقتصادي والصناعي، مع التركيز على ضرورة إشراك كل من القطاعين العام والخاص بغية زيادة تعزيز أنشطة القطاع الخاص داخل بلدانها.

٢٤ - السيد موسيخين (الاتحاد الروسي): قال، بعد التأكيد مجدداً أن وفد بلده ينظر في طلبات الحصول على مركز المراقب أولاً وقبل كل شيء على أساس المعيارين اللذين وضعتهما الجمعية العامة، إن وفده مستعد للعمل بشكل بناء على مشروع القرار، لكنه يطلب بعض التوضيحات وتوفير وثائق إضافية من أجل تحديد المركز القانوني للكيان. وعلى وجه الخصوص، سيكون من المفيد تزويد نسخة من الميثاق المعتمد في عام ٢٠١٢.

٢٥ - السيدة أوموتيز (نيجيريا): قالت إنه من الواضح، من خلال تكوين عضوية جماعة البلدان النامية الثمانية، أن المنظمة كناية عن ترتيب عالمي للتعاون الاقتصادي، لا منظمة إقليمية. كما أن أهدافها، على النحو المنصوص عليه في ميثاقها، تتسق مع أهداف الأمم المتحدة وتمشى أيضاً مع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ولذا حثت السيدة أوموتيز الدول الأعضاء على تأييد مشروع القرار.

٢٦ - السيد مسعود خان (باكستان): قال إن وفد بلده يقف على أهبة الاستعداد للتعاون مع وفد الاتحاد الروسي، وهو سيزوِّده بجميع الوثائق التي يحتاج إليها.

٢٢ - وأوضحت أن وفد بلدها يؤيد طلب الحصول على مركز المراقب لمنظمة البلدان النامية الثمانية للتعاون الاقتصادي، بالنظر إلى أن الإسهام المقترح لتلك البلدان في الأمم المتحدة وفي برامجها، وتحديدًا في مجال التعاون الاقتصادي، يأتي في الوقت المناسب وهو إسهام بناء.

٢٣ - السيدة زائينوغلو أوزكان (تركيا): قالت إن وفد بلدها يؤيد، باعتبار تركيا عضواً مؤسساً في منظمة البلدان النامية الثمانية للتعاون الاقتصادي، تأكيد أن الإنجازات الملموسة التي حققتها البلدان النامية الثمانية، بما في ذلك وضع اتفاق تأشيرة الدخول، والاتفاق الجمركي واتفاق التجارة التفضيلية، قد أثبتت أهمية الجماعة وقيمتها المضافة

٢٨ - السيد أربوغاست (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفد بلده يؤيد تماماً طلب جماعة بلدان المحيط الهادئ بالحصول على مركز المراقب في الجمعية العامة. وأضاف أن حكومة بلده تعرب عن تقديرها العميق للعلاقة التي تقيمها منذ أمد بعيد مع جيرانها في جزر المحيط الهادئ، بما في ذلك شراكتها معهم في المنظمات الإقليمية مثل جماعة المحيط الهادئ، التي لا تزال المنظمة التقنية والعلمية الرئيسية التي تدعم بلدان وأقاليم جزر المحيط الهادئ. وأضاف أن وفد بلده يعرب عن تقديره بشكل خاص لقيادة الجماعة في معالجة المسائل العالمية الصعبة مثل تغير المناخ، وحماية المحيطات، وإدارة مصائد الأسماك، والتنمية الاقتصادية المستدامة، والتنمية البشرية والاجتماعية. ورأى أن من شأن منح مركز المراقب لجماعة بلدان المحيط الهادئ في الجمعية العامة أن يتيح لها الوفاء بمسؤوليتها في المساعدة على التغلب على التحديات العالمية بقدر أكبر من الفعالية، وأن يعود أيضاً بالنفع على الأمم المتحدة.

٢٩ - السيد موسيخين (الاتحاد الروسي): قال إن وفد بلده درس الوثائق المقدمة فيما يتعلق بطلب جماعة بلدان المحيط الهادئ بالحصول على مركز المراقب لمعرفة ما إذا كان يمثل للمعيارين اللذين وضعتهما الجمعية العامة. وخلص إلى أن أنشطة الجماعة في تقديم المساعدة وتعزيز التنمية في منطقة المحيط الهادئ تشكل موضع اهتمام في الجمعية العامة وأن المركز القانوني للجماعة يلي معياري الجمعية بشكل واضح. وقال إن وفد بلده على استعداد بالتالي لتأييد مشروع القرار.

٣٠ - السيدة ديبغيز لا أو (كوبا): قالت إن وفد بلدها قد أيد على الدوام طلبات الحصول على مركز المراقب التي ترد من المنظمات المستوفية للمعيارين المحددين بموجب مقرر الجمعية العامة ٤٢٦/٤٩. وأضافت أنه بعد دراسة الوثائق ذات الصلة والاستماع إلى الشروح التي قدمها ممثل فيجي

البند ١٧٢ من جدول الأعمال: منح جماعة بلدان المحيط الهادئ مركز المراقب في الجمعية العامة (A/69/143) و (A/C.6/69/L.3)

مشروع القرار A/C.6/69/L.3: منح جماعة بلدان المحيط الهادئ مركز المراقب في الجمعية العامة

٢٧ - السيد طومسون (فيجي): قال في معرض تقديمه لمشروع القرار A/C.6/69/L.3 إن أستراليا وساموا وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة) ونيوزيلندا انضمت إلى مقدمي المشروع. وقال إنه يود توجيه انتباه اللجنة إلى المذكرة التوضيحية الواردة في المرفق الأول للوثيقة A/69/143. وذكر أن جماعة بلدان المحيط الهادئ هي، بحكم تعريفها، منظمة حكومية دولية أنشئت بموجب معاهدة وتلي تماماً معيارَي الحصول على مركز المراقب على النحو الوارد في مقرر الجمعية العامة ٤٢٦/٤٩. وأضاف أن الجماعة، بوصفها منظمة تقنية لا منظمة سياسية، توفر المساعدة للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ في مجالات الطاقة، والنقل، والصحة العامة، والتنمية الزراعية، والحد من أخطار الكوارث، والتنمية البشرية، وإحصاءات التنمية، والمحيطات، ومصائد الأسماك، والنظم الإيكولوجية البحرية. ورأى أن الأعمال التي تضطلع بها جماعة بلدان المحيط الهادئ هي ذات أهمية كبيرة بالنسبة إلى الأمم المتحدة، لأنها من العوامل الحاسمة في التمكين في إطار استجابة المنطقة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وستؤدي دوراً مماًثلاً في المستقبل فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأضاف أن طلب الحصول على مركز المراقب في الجمعية العامة يدل أيضاً على التزام الجماعة بالعمل مع الأمم المتحدة على تنفيذ التنمية المستدامة في منطقة المحيط الهادئ. ورأى أن من شأن منح مركز المراقب أن يساعد المنطقة إلى حد كبير على تحقيق التزام بين برامجها الإنمائية وبرامج الأمم المتحدة.

فيما يتعلق بطلب الحصول على مركز المراقب المعروض حالياً على اللجنة، فإن وفد بلدها يؤيد مشروع القرار. ورأت أن بإمكان جماعة بلدان المحيط الهادئ الإسهام بقدر كبير في أعمال الجمعية العامة، لا سيما وأنها قد اضطلعت بدور هام في تعزيز التعاون والتكامل والتنمية في منطقة المحيط الهادئ، وتحولت إلى منظمة إنمائية قائمة على المعرفة العلمية والتقنية.

٣١ - وأضافت أن النظر في طلبات الحصول على مركز المراقب ينبغي أن يولى أهمية قصوى في برنامج عمل اللجنة. ولئن كان الامتثال للمعيارين المحددين بموجب مقرر الجمعية العامة ٤٩/٤٢٦ أمراً أساسياً، فإن النظر في طلبات الحصول على مركز المراقب ليس مجرد مسألة إجرائية، ولا يتعين على اللجنة الاضطلاع بجميع التحليلات ذات الصلة في يوم واحد. وقالت إن وفد بلدها يدعو الأمانة العامة إلى إتاحة وقت إضافي للجنة في الدورة المقبلة من أجل النظر في الطلبات بمزيد من التعمق، وإجراء تحليل كامل لجميع الوثائق ذات الصلة.

ورُفعت الجلسة الساعة ١٦:٢٥.